

تحليل السياسات العامة واهميتها في اتخاذ القرارات

- قبل** التعريف بمفهوم تحليل السياسات العامة لنتوقف عزيزي القارئ عند هذه العبارة (الديمقراطية) التي يضعها الكثير بانها حكم " الشعب بالشعب وللشعب " معنى هذا ان الديمقراطية تفترض ان للمواطن ثلاثة ادوار هامة هي:-
1. المستفيد النهائي من كل ماتقترح الحكومة القيام به او تقوم به فعلا – من اعمال أو تقديمه من خدمات (فهو الذي يدفع الحكومة لمحاولة حل ما يواجهه من مشكلات او توفير ما يتطلبه من حاجات) .
 2. مسؤول حكومي – سواء كان عضوا في السلطة التشريعية او القضائية او التنفيذية يمارس نشاطا سياسيا في اطار النظام السياسي للدولة هدفه اصدار قرارات سياسات عامة تسعى لحل المشكلات التي تواجه المجتمع وتوفير الاحتياجات التي تهم المواطنين .
 3. مسؤول حكومي تنفيذي وبيروقراطي اي المتخصص الجيد في تحليل السياسة العامة منوط به مسؤولية وضع السياسة العامة موضوع التنفيذ ، وقد يتوقف على حسن ادائه لهذا الدور مدى نجاح السياسات الحكومية في تحقيق رسالتها في خدمة المجتمع من خلال قدرته على ابتكار واختيار النماذج الصحيحة أو غيرها من الادوات التي تساعد للوصول الى اجابة للاسئلة التي يثيرها التحليل. ويتطلب نجاح المواطن في القيام بهذه الادوار درجات مختلفة من المعرفة ، الوعي والفهم والادراك للمجتمع عامة ، ولنظامه السياسي والحكومي والاداري خاصة. فالديمقراطية تفترض قدرة المواطن على ممارسة صلاحيات اساسية اهمها :
اولا: معرفة المشاكل التي تواجهه شخصيا وتواجه الاخرين في المجتمع ، قدرته على تقييم الاهميات النسبية لهذه المشاكل بالنسبة للصالح العام ، وتكون راي شخصي فيما يحب ان تتخذه الحكومة من سياسات لعلاج هذه المشكلات.
ثانيا: فهما للعوامل البيئية المختلفة – بما فيها قيم واخلاقيات المجتمع التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند اختيار سياسة عامة مناسبة او وضع قواعد واسس بالامكان تنفيذها .
ثالثا: فهم كامل للنظم السياسية الحكيمة والادارية وكيفية التفاعل معها والتاثير فيها بما يترتب عليه ان تصدر السياسة العامة بالصورة التي يعتبرها امثل او افضل لحل المشكلة العامة.

ان المسؤولين - حكوميين وغير حكوميين - عن رسم السياسة العامة وتنفيذها بحاجة الى هذه الادوات العلمية في ممارسة اعمالهم . فاعداد مقترحات السياسة العامة ، المفاضلة بين البدائل ، اختيار البديل الافضل ، اقناع اصحاب سلطة اتخاذ القرار والمجتمع بافضلية هذه السياسة ، رسم خطط وبرامج العمل التنفيذي ، تكوين البيروقراطية اللازمة لحسن التنفيذ ، وغير ذلك من المسؤوليات التي ينهضون بها ، كلها تتطلب لحسن ادائها استعمال اساليب علمية موضوعية تكفل الوصول الى احسن النتائج اي ان نجاح هؤلاء المسؤولين في قيامهم بدورهم يتوقف الى حد كبير على حسن استعمالهم اساليب بحث علمية لرسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة .

فتعريف المشكلة العامة يعالج في علوم الاجتماع والسياسة والتاريخ والقيم والاخلاقيات المرتبطة بأسس ومعايير الاختيار وهي مواضيع تدرسها علوم الفلسفة والاقتصاد ونظريات علم السياسة. اما نماذج وانماط البحث في العلاقات السببية اي الرابطة بين السياسة العامة والاثار المترتبة على تنفيذها فهي موضوع اهتمام عام من كل العلوم الطبيعية والاجتماعية كذلك فان نماذج واساليب اتخاذ القرارات هي من موضوعات بحث الرياضيات، بحوث العمليات ، تحليل النظم ، وهندسة النظم ، ودراسة الجدوى السياسية والاقتصادية لتنفيذ سياسة عامة معينة يشترك في البحث فيه علوم السياسة ، والادارة العامة، الاجتماع والانسان كما ان لعلوم الاديان والاخلاقيات دور هام بذلك .

من هنا يكتسب تحليل " السياسة العامة " اهمية بالغة باعتباره اسلوب علمي موضوعي يساعد على دراسة وفهم المشكلات العامة والسياسات البديلة لحلها واختيار تلك البدائل التي تحقق للمجتمع اكبر قدر من الفائدة .

فتحليل السياسة العامة يعني اتباع اسلوب علمي موضوعي منتظم يعتمد على استعمال المنطق والحجة والقرينة لاختيار سياسة عامة يتوقع ان تحقق اقصى درجة ممكنة من النجاح في حل المشكلة العامة ، فهو اداة تزود المواطن بمجموعة من الافكار والمبادئ التي تساعد على اتخاذ قرارات وخيارات تتميز بالذكاء لرعاية القيم والاخلاقيات .

يستخلص من التعريف ان تحليل السياسة العامة علم واسلوب او مدخل علمي يتميز بعدد معين من الخصائص فهو علم اجتماع تطبيقي اي انه جزء من العلوم الاجتماعية يعتمد على معارفها ويقتبس منها كثير من الافكار واساليب واجراءات البحث والتحليل التي تتبعها ، فهو يرتبط بعلوم السياسة والاجتماع ، والادارة العامة ، السلوك والقانون والنفس والاخلاقيات بالاضافة الى تحليل النظم والرياضيات التطبيقية.

ف تحليل السياسة العامة شأنه شأن العلوم الاجتماعية التقليدية، يقوم على استعمال الدراسة الوصفية ، الا انه رغم تشابهها في كثير من الخصائص ، فهناك اختلاف بين تحليل السياسة العامة من ناحية ، والعلوم الاجتماعية من ناحية اخرى . فالعلوم الاجتماعية تكتفي عامة بمحاولة وضع واختيار نظريات عامة تفسر بها ظواهر اجتماعية معينة يمكن اثباتها بالدليل العلمي اي تعتمد على المعلومات والحقائق التي يمكن قياسها كميا ، واستبعاد او تثبيت المتغيرات التي لا يمكن تقييمها وبالتالي استبعاد القيم لعدم امكان تقديرها او حسابها عدديا اما تحليل السياسة العامة فيربط بين الحقائق والقيم في البحث والدراسة ، وكذلك في اعداد التوصيات التي تساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات باختيار سياسات عامة معينة لحل المشاكل العامة التي تواجههم ، ذلك ان غاية تحليل السياسة العامة ليس وضع نظرية علمية لتفسير ظواهر اجتماعية ، بل اقتراح حلول علمية لمشاكل واقعية ويشترط ان تكون لهذه الحلول فرصة القبول السياسي لدى المسؤولين عن رسم السياسة العامة ، والقبول الاجتماعي الذي يؤدي الى نجاح السياسة في حل المشكلة وخلق رضا عام ، وكلا الهدفين يستلزم ان تكون الحلول المقترحة متفقة مع قيم وتقاليد المجتمع.

احلام رجب الشاوي

رئيس ابحاث اقدم

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية